

النيابة العامة: تحريات تكميلية حول وقائع أخرى اعترف بها المتهمون تفتح الباب للكشف عن خيوط جديدة وتوسيع نطاق التحقيقات لتشمل متورطين آخرين

حجز 6 أشخاص بقضية السحوبات.. والتحفيز على كل أموالهم في البنوك

ضبط أجهزة كمبيوتر وهواتف تحوي دلائل قاطعة على عمليات التلاعب والتزوير المرتبطة بالسحوبات المجانية بمهرجان «يا هلا» وسحوبات سابقة مرتبطة بشركات أخرى

إسامة أبو السعود
عبد الكريم أحمد

ذكرت النيابة العامة، في بيان رسمي لها على منصة «X»، أنها أمرت بحجز مواطنين 5 ومقيمين بعد تحقيقات مكثفة كشفت عن تورطهم في جرائم خطيرة هزت الرأي العام منها التزوير في المحررات الرسمية وتقديم الرشاوى لموظف عام وتسهيل الاستيلاء على أموال تجارها الدولة وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم الكبرى التي ألحقت أضراراً جسيمة بالمصالح القومية للبلاد.

وبيئت النيابة أن هذه الإجراءات الحاسمة تأتي على خلفية ما تم تداوله مؤخراً عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول تورط موظف عام مختص في وزارة التجارة والصناعة الذي يشغل منصب المشرف على السحوبات الخاصة بمهرجان الكويت للتسوق (يا هلا). وأشارت إلى أن التحقيقات أظهرت أن الموظف استغل منصبه للقيام بعمليات تحايل وتلاعب ممنهجة في السحوبات الأسبوعية على الجوائز المقدمة من

الشركة الراعية للمهرجان الذي يجري تحت إشراف كل جهات الدولة المعنية، وذلك بالتعاون مع عدد من المتهمين الآخرين، بعضهم غادر البلاد فور اكتشاف أمرهم. وأكدت النيابة «في خطوة استثنائية وسريعة، أصدر النائب العام تعليماته بتشكيل فريق تحقيق متكامل بأمر عمله منذ اللحظة الأولى من كشف القضية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية في وزارة الداخلية».

ولفتت إلى أنها تمكنت من استصدار عدة أوامر قبض وتفتيش شملت 6 متهمين، بالإضافة إلى إصدار ثلاثة أوامر قبض دولية بحق متهمين آخرين فروا إلى خارج البلاد، وقد تم تعميم أسمائهم على قوائم المطلوبين دولياً للاحتجاز وتسليمهم لدولة الكويت لاستكمال التحقيقات

معهم. وتابعت أنه خلال عمليات التفتيش، التي شملت مساكن ووسائل نقل المتهمين، تم

ضبط كميات كبيرة من المقتنيات الثمينة شملت أساور وعقوداً ذهبية وساعات وأقلاماً فاخرة ومبالغ نقدية،

يشتهر أن لها صلة بالجرائم المرتكبة، كما ضبطت أجهزة كمبيوتر محمولة وهواتف نقالة

تحتوي على دلائل قاطعة على عمليات التلاعب والتزوير المرتبطة بالسحوبات المجانية بمهرجان الكويت للتسوق (يا



هلا) وسحوبات أخرى سابقة مرتبطة بشركات أخرى. وذكرت أنه على إثر هذه الأدلة الدامغة باشرت استجواب المتهمين الذين اعترفوا بتفاصيل دقيقة عن أساليبهم الإجرامية والآليات التي استخدموها للتلاعب والتزوير والرشوة بالتنسيق المسبق فيما بينهم. وبمواجهتهم بالمضبوطات والأدلة المتوافرة، اعترفوا بتكليفهم هذه الجرائم بشكل مفصل ودقيق.

وبيئت النيابة أنه لضمان السيطرة الكاملة على أدلة القضية، أصدرت أوامرها بالتحفظ على كل أموال المتهمين المودعة في البنوك المحلية والدولية والاستعلام عن حساباتهم ونحويلاتهم المالية، مع الطلب من شركات الصرافة تزويدها بكشوفات تفصيلية عن تعاملاتهم المالية.

وأضافت أنها أرسلت أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة المضبوطة إلى الإدارة العامة للأدلة الجنائية - قسم مكافحة جرائم الحاسوب لفحصها وتحليل بياناتها، وتقديم تقارير شاملة ودقيقة حول محتوياتها ودلالاتها. وأشارت إلى أنها تواصل إجراءاتها بشكل متسارع، حيث تم طلب الموظفين المختصين لدى جهات الدولة المختلفة لسؤالهم حول كل أبعاد هذه الواقعة. وزادت أنها طلبت كذلك تحريات تكميلية حول وقائع أخرى اعترف بها المتهمون أثناء التحقيقات، مما يفتح الباب أمام الكشف عن خيوط جديدة وتوسيع نطاق التحقيقات لتشمل متورطين محتملين آخرين. وانتهت النيابة بقولها إن هذه القضية الضخمة التي هزت البلاد كشفت عن شبكة إجرامية معقدة حاولت استغلال الثغرات لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب أموال الدولة والمصالح القومية الاقتصادية، ما يدفع النيابة العامة لمتابعة التحقيقات بكل حزم ودقة لتحقيق العدالة وتقديم المتورطين إلى القضاء.

58 مشتبهاً بهم منهم 25 وافداً خضعوا للتحقيقات

تخصيص منصة إلكترونية لاستقبال جميع البلاغات والشكاوى

مراجعة شاملة للسحوبات منذ 2015



عدنان ايل

ملاحقاتهم عبر المنصة. وأوضح أن المراجعة ستشمل جميع الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة للسنوات السابقة بشأن السحوبات والمعلومات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن المخالفات التي شابت السحوبات التجارية بإشراف الوزارة منذ عام 2015 للتحقق من سلامة الإجراءات وكشف أي تجاوزات محتملة. وقال ايل لـ «كونا» إن هناك إمكانية لتوسع المدد بحسب الأدلة والمستندات والقانوني وحصر حالات تكرار الأسماء الفائزة وحالات تعارض المصالح والتنازل عن الجوائز لآخرين وتحويل المركبات أو غيرها من الجوائز وتبيع كل الإجراءات اللاحقة وكشف عن تخصيص منصة إلكترونية لاستقبال جميع البلاغات والشكاوى والمعلومات المدعمة بأدلة من الجمهور ونشر ما يستجد من إجراءات ونتائج عبر المنصة الرسمية للوزارة انطلاقاً من أسس النزاهة والشفافية، داعياً الجميع إلى إرسال

كونا: أعلن رئيس لجنة تقصي الحقائق بشأن المخالفات التي شابت السحوبات التابعة لوزارة التجارة والصناعة عدنان ايل عن آلية عمل اللجنة، إذ ستركز المرحلة الأولية على مراجعة جميع عمليات السحوبات التي جرت في المصارف والمجمعات التجارية بإشراف الوزارة منذ عام 2015 للتحقق من سلامة الإجراءات وكشف أي تجاوزات محتملة. وقال ايل لـ «كونا» إن هناك إمكانية لتوسع المدد بحسب الأدلة والمستندات والقانوني وحصر حالات تكرار الأسماء الفائزة وحالات تعارض المصالح والتنازل عن الجوائز لآخرين وتحويل المركبات أو غيرها من الجوائز وتبيع كل الإجراءات اللاحقة وكشف عن تخصيص منصة إلكترونية لاستقبال جميع البلاغات والشكاوى والمعلومات المدعمة بأدلة من الجمهور ونشر ما يستجد من إجراءات ونتائج عبر المنصة الرسمية للوزارة انطلاقاً من أسس النزاهة والشفافية، داعياً الجميع إلى إرسال

المشتبه بتورطهم في القضية لإدراجهم على قوائم المنع، سواء كانوا مواطنين أو وافدين. وذكر المصدر أن المتهم الرئيسي في القضية أقر خلال التحقيقات بأن علاقته بالمتهمه وزوجها بدأت منذ عام 2021، وأن أول جائزة مكنها من الحصول عليها كانت بقيمة 20 ألف دينار، ثم خمس جوائز تضمنت مراكب، بعضها فارهة، كما أنه مكن زوجها أيضاً من الحصول على جوائز نقدية وعينية.

وأضاف المصدر أن همة الوصل الأولية بينه وبين الزوجين كانت وافداً هارباً إلى موطنه. وأشار المصدر إلى أن فحص هاتفي المتهم الرئيسي والمتهمه كشف عن وجود اتصالات مع أشخاص من دولتين، وأن المتهمه حصلت على جوائز من هاتين الدولتين، ثم أرسلت لها قيمة هذه الجوائز. ليحصل المتهم على النصيب الأكبر منها. وأكد المصدر أن هناك متهمين رئيسيين آخرين في القضية، وأنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية التي تمكن رجال المباحث من مزويدن بكتب من النيابة العامة وصور من التحقيقات الأولية لاستدعائهم وبدء التحقيق معهم. وأضاف المصدر أن فريق المباحث بصدد الانتقال خلال الفترة القليلة المقبلة إلى أماكن تواجد المتهم الهاربين، موضحاً أن شريك الموظف، وهو المتهم الذي هرب صباح الأحد الماضي، تم تحديد مكان إقامته، لكنه رفض الكشف عن المزيد من المعلومات حول موقعه.

وصف مصدر أمني ما جرى استخراجه من هاتف المتهم، خاصة الرسائل المرسلة والمستقبلة، بـ «كنز من المعلومات» والتي من خلالها تم توثيق العشرات من المتهمين خلال الأيام القليلة الماضية، وكذلك كان للهاتف النقال دور مهم في إدراج اسم متهمين على قوائم إلقاء القبض ومنع السفر. وأضاف المصدر: قام فريق فني من المباحث الإلكترونية بفحص كل الرسائل، ومن خلالها تم التعرف على شبكة علاقات التهم والأشخاص الذين مكنهم من الفوز بطرق غير مشروعة. ومضى بالقول: حجم الرسائل وأيضاً الكمالات كبير، وجرار التدقيق عليها، وهو ما سيجعل عدد المتهمين مرشحاً للزيادة.

وتابع المصدر: الأرقام التي تستخرج من هاتف المتهم ومشتبته بتورطهم في القضايا تتم معرفة هوية أصحابها خلال دقائق وإدراجهم على قوائم منع السفر وإلقاء القبض.

هاتف المتهم «كنز معلومات»

وصف مصدر أمني ما جرى استخراجه من هاتف المتهم، خاصة الرسائل المرسلة والمستقبلة، بـ «كنز من المعلومات» والتي من خلالها تم توثيق العشرات من المتهمين خلال الأيام القليلة الماضية، وكذلك كان للهاتف النقال دور مهم في إدراج اسم متهمين على قوائم إلقاء القبض ومنع السفر. وأضاف المصدر: قام فريق فني من المباحث الإلكترونية بفحص كل الرسائل، ومن خلالها تم التعرف على شبكة علاقات التهم والأشخاص الذين مكنهم من الفوز بطرق غير مشروعة. ومضى بالقول: حجم الرسائل وأيضاً الكمالات كبير، وجرار التدقيق عليها، وهو ما سيجعل عدد المتهمين مرشحاً للزيادة.

وتابع المصدر: الأرقام التي تستخرج من هاتف المتهم ومشتبته بتورطهم في القضايا تتم معرفة هوية أصحابها خلال دقائق وإدراجهم على قوائم منع السفر وإلقاء القبض.

مبارك التنيب

أبلغ مصدر أمني «الانباء» بأن إجمالي عدد الأشخاص الذين جرى التحقيق معهم على خلفية قضية السحوبات التي كشفت مؤخرًا بلغ 58 شخصًا، منهم 25 وافداً من جنسيات مختلفة. وقال المصدر: إن المتهم الرئيسي في القضية، تم عرضه على النيابة العامة أمس الأول، حيث تمت مواجهته بالتحقيقات التي أجريت معه من قبل المباحث، وصدر قرار باستمرار حبسه على ذمة القضية.

وكشف المصدر الأمني أن جميع الأشخاص، سواء من المواطنين أو الوافدين (ممن هم في دائرة الاشتباه أو ممن فازوا بجوائز لأكثر من مرة خلال السنوات الماضية)، وضعت أسمائهم على قوائم منع السفر أو إلقاء القبض. وأضاف المصدر أن القضية متشعبة، وهناك أشخاص تم استدعاؤهم وإخضاعهم للتحقيق، وآخرون سيتم اتخاذ الإجراء نفسه معهم.

وتابع: في حال محاولة أي شخص متورط في ملف السحوبات مغادرة البلاد، سيتم اقتياده من المطار إلى المباحث الجنائية، لافتاً إلى أن هناك 3 أشخاص من المتهمين بهم حاولوا مغادرة البلاد وضبطوا في المطار قبل سفرهم.

وأشار المصدر إلى أنه خلال الساعات القليلة الماضية، تم تشكيل فرق عمل من وزارتي الداخلية والتجارة، وتم تحديد

ذكرت في حياتها الحكم أن المتهم باشر اختصاصه الوظيفي لضبط الأمن وحماية الممتلكات

«التميز» تبرئ عقيداً من استعمال القسوة في الاحتفالات الوطنية

عبد الكريم أحمد

الغت دائرة تمييز دائرة الطعون بأحكام الجنيح المستأنفة حكماً صدر ضد ضابط في وزارة الداخلية برتبة عقيد حبسه شهرين مع وقف التنفيذ لمدة 3 سنوات بتعهد مصحوب بكفالة مالية قدرها 500 دينار يلتزم فيها بحسن السير والسلوك، وقضت مجدداً ببراءته من تهمة استعمال القسوة ضد مواطن.

وترجع الواقعة إلى يوم 25 فبراير 2022 في منطقة بندر، حيث توجه الطاعن - وهو ضابط بوزارة الداخلية - إلى الشاكي وأبلغه بلزوم الكف

عن إيذاء المشاركين بالاحتفالات الوطنية بعدما اشتكت بعض العائلات من قيامه بالولوات المياه على المركبات السائرة في محيط المنطقة، إلا أن الشاكي لم يعجبه تدخل الضابط، فقام الضابط بصفعه وركله حتى فقد الوعي، فتم نقله إلى مستشفى العبدان لعلاج واستصدار تقرير طبي بإصابته.

وبسؤال المتهم، أنكر ما نسب إليه، وقرر أنه استخدم القوة اللازمة لضبط المتهم وإحالة إلى النقطة الأمنية بعدما رفض الاستجابة لأوامره بالكف عن قذف بالولوات المياه على المارة في منطقة بندر بعدما استجاروا به بغية منعه

من الاستمرار بإفعاله، مضيفاً أنه أمسكه من رأسه إثر مقاومته فمزق قميصه ما حدا به إلى ضربه في رأسه لكي يتمكن من السيطرة عليه وشل مقاومته بغية إحالته إلى مخفر الشرطة. وذكرت المحكمة في حيفيات حكمها أن الطاعن بصفته عقيداً في وزارة الداخلية قد باشر اختصاصه الوظيفي المنوط به خلال الاحتفالات الوطنية لضبط الأمن والمحافظة على سلامة الموجودين وحماية ممتلكاتهم، لاسيما ارتكاب بعض الأفعال المحظورة كرمي بالولوات المياه على الرابحين المحتشدين والمركبات السائرة في الطريق وما ترتب عليه من تعطيل السير

وامتناع المارة وتعريض سلامتهم للخطر. وأضافت الحيفيات أن الطاعن لبصر الشاكي يرتكب بعض الأفعال المحظورة بعدما تعالت صيحات بعض مرتادي الطريق استهجاناً لمسلكه، فاستحسب على الكف عن أفعاله أكثر من مرة حسب شهادة الشهود، إلا أنه لم يمثل للتحقيقات الصادرة من رجل الشرطة المكلف بحفظ الأمن وأمعن بإفعاله دونما إكتراث، ما ألجأه إلى السعي نحوه والتحدث معه ومحاولة اصطحابه إلى مركبة الشرطة لإحالة إلى النقطة الأمنية، لكنه امتنع وجادل وتشاك مع بغية شل مقاومته للسيطرة عليه وضبطه حسبما

توجب القوانين وتلزم التعليمات بضرورة حفظ النظام والأمن في المنطقة، الأمر الذي ترتب عليه إصابتها وقرار الأول من الموقع بمساعدة آخرين. وذكر المحامي عبدالمحسن القطان أنه تمسك بتوافر سبب من أسباب الإباحة لدى موكله الضابط، وذلك وفقاً للمادة 27 من قانون الجزاء، كذلك المادة 37 من ذات القانون والتي تنص على أنه «لا جرمية إذا وقع الفعل من موظف عام أثناء مباشرة اختصاصه استعمالاً لسلطة يقره القانون له أو تنفيذاً لأمر يوجب عليه القانون طاعته بشرط أن يلتزم حدود السلطة أو الأمر».



المحامي عبدالمحسن القطان

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749

لاعلاناتكم في دليل
الانباء
22272748 22272749

إعلان
تقدم السادة شركة الحجى والعصفور للبيع بالجملة للأغذية الخاصة والصحية
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2025/00385
شركة هابا لأغذية الأطفال العضوية - الجنسية/ الهند ونشاط الوكالة عبارة عن: مستلزمات طبية
على أن تكون المدة من 2023/02/18 إلى 2026/02/18

السيطرة على حريق منزل في «الصحاحية» دون إصابات

سيطرت فرق إطفاء مركز المنقف مساء أول من أمس على حريق منزل في منطقة الصحاحية، حيث باشرت بإخلاء المنزل ومكافحة الحريق والسيطرة عليه دون وقوع أي إصابات تذكر. وكان بلاغ قد ورد إلى عمليات وزارة الداخلية عن حريق منزل، وعلى الفور تم توجيه فرقتي إطفاء ليتم إخلاء المنزل والسيطرة على السخنة اللهب وفتح تحقيق في أسباب الحريق.



رجال الإطفاء خلال تعاملهم مع حريق المنزل